الأمم المتحدة

A/68/99

الجمعية العامة

Distr.: General
24 June 2013
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الدورة الثامنة والستون

البند ٩٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء ٢

الصين ٢

كوبا ٣

ألمانيا ٦

الأردن ٨

المكسيك ١٠

أوكرانيا ١٢

* A/68/50.

180713 170713 13-37183 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أكدت الجمعية العامة في قرارها ٦١/٦٧ مجدداً الطرق والوسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن الواردة في تقرير هيئة نزع السلاح في دورتها لعام ١٩٩٣، وأهابت بالدول الأعضاء اتباع هذه الطرق والوسائل عن طريق التشاور والحوار المستمرين، وفي الوقت نفسه، تجنب الأعمال التي قد تعرقل هذا الحوار أو تضعفه. وعلاوة على ذلك، حثت الجمعية العامة الدول على الامتثال الصارم لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، التي هي طرف فيها. وأكدت الجمعية العامة أيضا أن يتمثل الهدف من تدابير بناء الثقة في المساعدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين بصورة تتسق مع مبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وشجعت على تعزيز تدابير بناء الثقة الثنائية والإقليمية، بموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها، من أجل تجنب نشوب نزاعات ومنع اندلاع أعمال عدائية بشكل غير مقصود أو عرضي. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويقدم هذا التقرير استجابة لهذا الطلب.

٢ – وأُرسلت مذكرة شفوية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى جميع الدول الأعضاء لالتماس آرائها. وحتى الآن، وردت ردود من حكومات الصين وكوبا وألمانيا والأردن والمكسيك وأوكرانيا، وترد مستنسخة في الفرع الثاني أدناه. وستصدر الردود الإضافية في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء

الصين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

تدعم الصين تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقد شاركت الصين بنشاط في شؤون نزع السلاح وعدم الانتشار في إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتعزيز العملية في هذا المجال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكانت الصين الرئيس المشارك للاجتماع المشترك بين الدورات بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح الذي عقده المنتدى الإقليمي الآسيوي في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢، شاركت الصين في الاجتماع الرابع المشترك بين الدورات للمنتدى بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح الذي عقد في سيدني، وحلقة العمل الأولى للمنتدى حول أمن

الفضاء الذي عقد في فييت نام، والمؤتمر الحادي عشر المشترك بين الأمم المتحدة وجمهورية كوريا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار الذي عقد في جمهورية كوريا، وفي هذه المناسبة حددت الصين سياساتها ومواقفها بشأن القضايا ذات الصلة وتبادلت مناقشات متعمقة مع المشاركين الآخرين.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٣ أيار/مايو ٢٠١٣]

تنطوي تدابير بناء الثقة على قيمة كبيرة باعتبارها إسهاما في السلم والأمن الدوليين.

ولا تؤيد كوبا تدابير بناء الثقة المناسبة على جميع المستويات فحسب، بل ترى أيضاً ضرورة تعزيزها وتحسينها وتوسيع نطاقها بسبب إسهامها القيّم في تعزيز التفاهم والشفافية والتعاون بين الدول وتعزيز الاستقرار والأمن.

ويمكن أن يساعد اعتماد تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة احتراما تاما، وأن تحظى بموافقة ومشاركة الأطراف المعنية، على تجنب نشوب النزاعات، ومنع الاندلاع غير المقصود والعرضي للأعمال العدائية والمساهمة في الاستقرار الإقليمي وتحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر وحماية البيئة.

وتؤكد كوبا مجدداً أنه بحكم طبيعتها الطوعية لا يمكن فرض تدابير بناء الثقة؛ كما لا توجد حلول تناسب الجميع. ويعتمد نجاح هذه التدابير إلى حد كبير على تحقيق توافق حقيقي في الآراء بين الدول المشاركة في تنفيذها. ويجب أن تتلاءم مع الظروف الجغرافية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لكل منطقة.

وعلى الرغم من أن تدابير بناء الثقة قد تسهم في تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ التزامات نزع السلاح والتحقق منها، تؤكد كوبا مجددا أن هذه التدابير، لا يمكن أن تكون، بأي حال من الأحوال، بديلاً عن تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة والمعاهدات الإقليمية ودون الإقليمية السارية في هذه المنطقة، وليست شرطاً أساسياً لتنفيذها.

وإن وجود ١٩ ٠٠٠ سلاحا نوويا وارتفاع مستوى الإنفاق العسكري العالمي بشكل كبير، الذي بلغ ١,٧٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٢، هي عوامل تخلق مناخا من عدم الثقة والقلق الدولي المشروع.

وينبغي أن يخصص ما لا يقل عن نصف الإنفاق العسكري الحالي لإنشاء صندوق تديره الأمم المتحدة لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المحتاجة.

وفي ما يتعلق بتدابير بناء الثقة، فإن كوبا تؤكد على المسؤولية الكبيرة للدول التي لديها قدرة عسكرية ضخمة.

وثمة خطوة أخرى لتحقيق نظام تدابير بناء الثقة قد تتمثل في الحد من القوات المسلحة من حيث النوع والكم في جميع بلدان نصف الكرة الغربي، وفي الوقت نفسه، احترام الحق السيادي لكل دولة لديها قوات مسلحة قادرة على الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها والحفاظ على نظامها المحلي.

وإلى الحد الممكن، ومن دون أي تأثير على الأمن الوطني في البلدان المعنية، ينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز التفاهم المتبادل بين القوات المسلحة في المنطقة، وضمان أكبر قدر من الشفافية في جميع المجالات الممكنة. وينبغي للدول التي لديها قوات مسلحة أقوى أن تكفل عدم مهاجمة الدول الأصغر.

وسيكون ما ذكر آنفا ممكناً إلى حد أن يكون لدى الدول القوات المسلحة اللازمة لضمان سيادتها الوطنية وأن تعتبر عدم وجود خطر بشنّ هجوم عسكري وممارسة ضغط سياسي أو فرض تدابير اقتصادية قسرية.

وترى كوبا أنه، من أجل وضع تدابير لبناء الثقة في المجال العسكري، ينبغي تخفيض التوترات في المنطقة أو المنطقة دون الإقليمية المعنية ويجب تعزيز التعاون لإمكانية حلّ أي حالة مهما كانت معقدة،، عن طريق التفاوض، منها مثلاً في مجال رصد الحدود، ووضع نظام مناسب للاتصال بين الدول المتجاورة من أجل تجنب المصادر المحتملة للنزاع. مع مراعاة قرب الدول والتقاء السفن والطائرات وغيرها من الوحدات في المناطق المتاخمة.

وفي إطار بعض الشروط الدنيا لتخفيف حدة التوتر، يمكن تنفيذ تدابير على النحو التالي:

١ - تقديم إخطار مسبق عن جميع التدريبات والمناورات التي تجري في المنطقة، لا سيما تلك التي تنطوي على تحركات القوات والمعدات في البحر والجو في المناطق القريبة من بلدان أخرى.

٢ - اتخاذ تدابير للتخفيض التدريجي للقوات والمعدات المستخدمة في هذه التدريبات، وتخفيض الأنشطة بالذخيرة الحية التي تستخدم نظم الأسلحة البعيدة المدى التي قد تصيب أهدافاً من غير قصد في البحر والبر أو في الجو.

٣ - تقديم إخطار لحجز المجال الجوي والبحري أو لأغراض هذه التدريبات أو الأنشطة العسكرية الأخرى. وينبغي أن يتم هذا الإخطار من خلال القنوات القائمة والوصول إلى جميع الأطراف المهتمة سلفاً بوقت كاف.

٤ - عند الموافقة على إجراء تدريبات ومناورات على نطاق معين، يجب أن توضح أهدافها، والمسائل التكتيكية والعملياتية المتعلقة بها، وعدد القوات المشاركة.

٥ - وعند الإمكان، دعوة ممثلين عسكريين من بلدان المنطقة للمشاركة بصفة مراقبين في بعض عمليات أو تحركات هذه التدريبات.

٦ - القيام بأنشطة قتالية تحضيرية للقوات المسلحة على مسافة معقولة من السواحل أو الحدود مع بلدان أخرى، إلا إذا كانت هذه الأخيرة تشارك في هذه الأنشطة أو تمنح موافقتها المسبقة للطرف الذي يجريها. وتعد أنشطة الطيران ذات أهمية خاصة في المناطق القريبة من بلدان أخرى، التي تشكل مخاطر كبيرة.

٧ - التوصل إلى اتفاقات لحظر إجراء تدريبات ومناورات في المناطق التي توجد فيها أنشطة تجارية مكثفة وصيد أسماك، وسياحة، أو تجرى فيها أبحاث علمية أو أنشطة أخرى.

٨ - تقديم إخطار مسبق عن استخدام سفن حربية (ولا سيما حاملات طائرات ووحدات برمائية) في مناطق قريبة من بلدان أخرى، سواء أكانت في مجموعات أم بشكل منعزل.

٩ - إنشاء نظام للإخطار المسبق عندما تمر وحدات من هذا النوع ممرات أو مضائق تكون فيها حركة الملاحة كثيفة، بما في ذلك قنال يوكاتان، ومضيق فلوريدا، وممر وينوارد.

١٠ - وضع حدود في مجالات محددة لوجود السفن التي تعمل بالطاقة النووية، فضلا عن وضع قيود مشددة على السفن والطائرات ذات القدرة على حمل أسلحة نووية.

١١ - تركيب خطوط هاتفية ساخنة بين القادة الحكوميين والعسكريين في بلدان المنطقة لإمكانية حلّ أي حالة عاجلة قد تنشأ في حينها.

١٢ - تنظيم جهات اتصال وعقد لقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف على أساس منتظم للموظفين المتخصصين من أجل تحسين العلاقات بين القوات العسكرية في المنطقة وتهيئة مناخ من الثقة المتبادلة في المجال العسكري.

١٣ - وتعد المسائل المتعلقة بالقواعد العسكرية في البلدان الأخرى في المنطقة في غاية الأهمية. إذ يمكن اتخاذ تدابير أولية تتعلق بحالة هذه المرافق. ويمكن بذل جهود الدعوة من أجل سحب المرافق الموجودة ضد إرادة الحكومات والشعوب في المنطقة؛ لا سيما، بين عوامل أخرى، إذا كانت تنتهك السيادة والسلامة الإقليمية للدولة الموجودة فيها.

إن احترام القانون الدولي والامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والمساواة في السيادة بين الدول، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها، والتعاون بين الدول الإقليمية والدولية في حلّ المشاكل الدولية (والإقليمية)، هي أساس التعايش السلمي والأمن الدوليين، وتشكل الإطار الأساسي لوضع تدابير فعالة حقاً لبناء الثقة.

ألمانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

١ - مقدمة

إن جمهورية ألمانيا الاتحادية، بالإشارة إلى مساهمتها في قاعدة البيانات لعام ٢٠١٢ بشأن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية (قرار الجمعية العامة ٤٩/٦٧) المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تعلّق أهمية كبيرة على تدابير بناء الثقة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وتؤكد على أهمية تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٢ - مشاركة ألمانيا في المعاهدات والاتفاقات المتعلقة بتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والأنشطة ذات الصلة

(أ) معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا؛

(ب) معاهدة الأجواء المفتوحة؛

(ج) وثيقة فيينا؛

(د) مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن، الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

(هـ) الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاقات دايتون للسلام)، المرفق ١-باء؛

(و) وثيقة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

(ز) وثيقة مخزونات الذخيرة التقليدية الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

(ح) وثيقة المبادئ الناظمة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٣ - الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها ألمانيا (المؤتمرات والحلقات الدراسية) المتعلقة بتدابير بناء الثقة في عام ٢٠١٢ (قائمة غير حصرية)

تولي ألمانيا أيضا اهتماما خاصا بالحوار الإقليمي ودون الإقليمي بشأن المسائل المتصلة بتدابير بناء الثقة، والألغام الأرضية، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وكانت الأنشطة التي أجريت في عام ٢٠١٢ على النحو التالي:

- مواصلة دعم الدورات التدريبية والحلقات الدراسية الإقليمية في مركز التحقق من تحديد الأسلحة والمساعدة على تنفيذه، في زغرب
- تساهم ألمانيا بنشاط في الفريق العامل غير الرسمي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنشأ بموجب القرار ١٠٣٩ للمجلس الدائم للمنظمة لبناء توافق في الآراء بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في الفضاء الحاسوبي
- مواصلة دعم الدورات التدريبية في مدرسة منظمة حلف شمال الأطلسي في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر التقليدية
- مواصلة دعم الدورات التدريبية والحلقات الدراسية في طاجيكستان في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر التقليدية.

(للحصول على مزيد من التفاصيل، انظر تقرير ألمانيا لعام ٢٠١٢: معلومات عن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية (قرار الجمعية العامة ٤٩/٦٧) الصادر في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣).

٤ - تعتبر ألمانيا أن من الطبيعي أن تسعى الدول التي قدمت أو شاركت في تقديم قرار صادر عن الجمعية العامة يشمل الطلب إلى الأمين العام بأن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن موضوع محدد إلى تقديم تقرير عن ذلك في الوقت المناسب وعلى نحو شامل إلى الأمين العام.

الأردن

[الأصل: بالعربية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣]

١ - تدعم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بهدف توطيد السلم والأمن في جميع أنحاء العالم، وقد دأب الأردن على دعم جميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإقرار السلم وحلّ النزاعات بالطرق السلمية، وإلى تعزيز وتدابير بناء الثقة والشفافية على جميع المستويات، ونزع السلاح وتحديد الأسلحة بهدف منع تهيئة مناخ من عدم الثقة بين دول الإقليم، والتي قد تؤدي إلى نشوب نزاعات مسلحة في المستقبل. ويشجع الأردن على حلّ النزاعات المسلحة عن طريق التفاوض والتحقيق والتوسط، أو المصالحة والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي تختارها الأطراف.

٢ - وتلتزم الأردن بكافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام القوة ضد المدنيين وجميع القرارات السابقة ذات الصلة المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يعتبر الأساس لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما يحث الدول الأخرى على احترام قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية.

٣ - ويتبع الأردن سياسة تمتثل للصكوك المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل التي تؤثر مباشرة في سياستها الأمنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. والأردن طرف في العديد من الصكوك الدولية ويدعم العديد من المبادرات المتعلقة بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب. ويدعم كذلك الجهود الدولية الرامية إلى منع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بهدف تعزيز مبادئ الثقة والتعاون وإرساء الأمن والسلم بين دول المنطقة والعالم، وفي ما يلي بعض الصكوك التي يعتبر الأردن طرفاً فيها:

- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)؛
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)؛
- اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (CCW)؛

- اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (CWC)؛
- اتفاقية الأسلحة البيولوجية (BWC)؛
- المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي (GICNT)؛
- المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار (PSI).

٤ - ويدرك الأردن أن الارهاب يشكل أحد العناصر الرئيسية التي تهدد الأمن والسلم في العالم. وتؤمن الحكومة الأردنية بأهمية مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وتؤكد على أن الإرهاب لا دين له. وترى سياسة الأردن الدفاعية أن الارهاب يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تمس أمنه الوطني، وذلك في ضوء مواقفه السياسية المتسمة بالتسامح والحكمة والتعقل وبعد النظر. لذلك فقد حرص الأردن على مقاومة الإرهاب من خلال سن القوانين والتشريعات الوطنية والإنضمام إلى جميع الصكوك والمبادرات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب.

٥ - وقد أبرم الأردن عدة صكوك إقليمية ودولية تتعلق بمسائل عسكرية تهدف إلى إرساء الأمن والسلم في المنطقة. ومن بين البلدان والمنظمات التي أبرم معها مثل هذه الصكوك، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وبغية حماية مصالحها الأمنية الأساسية، تقوم حكومة الأردن بتزويد قواتها المسلحة بالمعدات والأسلحة العسكرية الضرورية الكافية لحماية أراضيها، وليس بهدف مهاجمة دول أخرى. كما تشارك القوات المسلحة الأردنية في عمليات الأمم المتحدة بهدف إرساء الأمن والسلم والاستقرار في جميع بقاع العالم. ويعتبر الأردن من أكبر الدول المساهمة بقوات.

٦ - ويعد الأردن من أوائل دول المنطقة التي تقدم المساعدات الإنسانية على الصعيد الدولي، ويسعى دائماً إلى الحد من معاناة شعوب المنطقة. فقد استقبل العديد من اللاجئين والنازحين من مختلف البلدان، كان آخرها قرابة ٥٠٠ ألف لاجئ سوري. وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع الاقتصادية، يقدم الأردن لهم الخدمات الصحية والاجتماعية التي يحتاجونها. وهو يفعل ذلك إيماناً منه بأنه يجب على الدول أن تتعاون وتعمل في شراكة للتخفيف من معاناة الشعوب بالإضافة إلى ما تقدمه القوات المسلحة الأردنية من مساعدات طبية مجانية وأرسلت أطباء وأقامت مستشفيات ميدانية برعاية الأمم المتحدة، وكذلك في العراق وباكستان وأفغانستان واليابان ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة. ولا تزال بعض هذه المستشفيات تعمل حتى الآن.

٧ - ويرى الأردن أن تدابير بناء الثقة والأمن ستعمل على زيادة الاستقرار والسلم والأمن، وستساعد على توطيد وتعزيز مبادئ المساواة والحرية والديمقراطية.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣]

تعد المكسيك من أشد المدافعين عن السلام والاستقرار والأمن في القارة، وبالتالي، فقد أيدت، وستواصل تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

الأنشطة الوطنية

تضطلع حكومة المكسيك بأنشطة لمنع الجريمة والحد من العنف من أجل الإسهام في صون السلم والأمن على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي.

وتنفذ المكسيك استراتيجية شاملة لمكافحة الجريمة المنظمة، تصادر من خلالها الأسلحة والذخائر والمخدرات والسلائف الكيميائية، وتدمر أيضا المختبرات السرية ومحاصيل الماريوانا والخشخاش.

وتوجد لدى المكسيك في هذا الصدد إجراءات تنفيذية في عمليات مراقبة وصنع وتخزين ونقل واستخدام الأسلحة والذخائر للأغراض المدنية، المتعلقة بإقامة العدل واستتباب الأمن العام، وأسلحة الصيد والرياضة، وتوفير الأمن في أماكن الإقامة.

وتواصل وزارة الدفاع، في ظل تدابير أمنية مشددة، تدمير ما تصادره من أسلحة قديمة، مثل مختلف أنواع المتفجرات (العسكرية منها والمحلية الصنع) والألغام المضادة للأفراد المصادرة، باعتبار ذلك يمثل مساهمة فعالة لتحديد الأسلحة. ولها الحق الحصري بعرض الأسلحة والذخائر التي تحتاجها قوات الأمن المكسيكية العامة والخاصة للبيع، وفقاً للقانون الاتحادي المتعلق بالأسلحة النارية والمتفجرات ولائحته التنفيذية، فضلا عن القانون الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، تقيم وزارة الدفاع حملات توعية مستمرة وتسليم أسلحة ترمي إلى الحد من حيازة الأسلحة النارية من قبل أفراد الجمهور، مما يسهم في نزع سلاح المدنيين بشكل سلمي وطوعي.

وتمتثل هذه التدابير والحملات المعيارية للتدابير التنظيمية والالتزامات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن تدابير بناء الثقة عن طريق تنظيم استيراد وتصدير الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات بجميع أنواعها.

الأنشطة الثنائية

تشارك المكسيك في اللجان الثنائية مع بليز وغواتيمالا والولايات المتحدة الأمريكية، توضع من خلالها أنشطة محددة للتنسيق والتعاون من أجل تعزيز الأمن على الحدود المشتركة. وتساعد هذه الأنشطة حكومة المكسيك على الوفاء بالتزاماتها الإقليمية ودون الإقليمية والمساهمة في بناء الثقة.

وفي إطار التعاون الثنائي وأنشطة بناء الثقة، وقعت وزارة البحرية في المكسيك اتفاق تعاون بحري في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ مع وزارة الدفاع والقوات البحرية لجمهورية كولومبيا. في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ووقعت وزارة البحرية في المكسيك وخفر سواحل الدائرة الثامنة التابعة للولايات المتحدة واستكملت المرفق الجغرافي في إطار خطة الطوارئ المشتركة بين المكسيك والولايات المتحدة بشأن تلوث البيئة البحرية بالنفايات الخطرة وغيرها من المواد الهيدروكربونية.

الأنشطة الإقليمية

في إطار منظمة الدول الأمريكية، تدعم المكسيك وتنفذ تدابير بناء الثقة الواردة في إعلان سانتياغو (١٩٩٥)، وإعلان سان سلفادور (١٩٩٨) وتوافق آراء ميامي (٢٠٠٣)، التي اعتمدت جميعاً في إعلان الأمن في الأمريكيتين (٢٠٠٣). ومهدت كل هذه الصكوك الطريق لوضع تدابير بناء الثقة والأمن في منظومة البلدان الأمريكية.

وفي هذا الصدد، تقدم المكسيك منذ عام ٢٠٠٩ تقارير سنوية إلى منظمة الدول الأمريكية وفقا للقائمة الموحدة وتدابير بناء الثقة الأمنية للإبلاغ وفقا لقرارات منظمة الدول الأمريكية (CP/CSH-1043/08 rev.1). وكان أحدثها بعنوان ”تقرير المكسيك وفقا للقائمة الموحدة لتدابير بناء الثقة والأمن“، الذي تمت صياغته بمساعدة وزارتي الدفاع والبحرية وقُدم في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

والمكسيك طرف في جميع الاتفاقات والاتفاقيات الأمنية المشتركة بين البلدان الأمريكية، وتسهم بالتالي في تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن في نصف الكرة الغربي. وتواصل المكسيك المشاركة في مختلف المنتديات التي تعقد في نصف الكرة الغربي المخصصة لمناقشة تدابير بناء الثقة والأمن التي وافقت عليها الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية.

ومن خلال وزارة البحرية، وبإذن من مجلس الشيوخ، شاركت حكومة المكسيك في التدريبات البحرية التالية:

مناورة حافة المحيط الهادئ، أجريت قبالة سواحل هاواي، في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠١٢؛

UNITAS LIII Atlantic، أجريت في كي ويست، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛

PASSEX، أجريت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في أكابولكو، غيريرو، مع سرية تدريب من القوات البحرية التابعة لجمهورية كوريا؛ وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٣، قرب كارتاخينا، كولومبيا، مع سرية من القوات البحرية لكولومبيا؛ وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، بالقرب من ميناء تشياباس مع القوات البحرية التابعة لفرنسا.

وهناك خطط للمشاركة في التدريبات البحرية التالية في عام ٢٠١٣:

UNITAS LIII Pacific، في ليما، بيرو، في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيار/مايو؛

UNITAS LIII Atlantic، في كي ويست، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

تلتزم أوكرانيا التزاما راسخا باتباع سياسة أمنية شاملة ومتكافئة ومترابطة، تقوم على أساس التعاون، والدور الرئيسي الذي تؤديه نظم تحديد الأسلحة التقليدية ونظم تدابير بناء الثقة والأمن في ضمان الاستقرار وإمكانية التنبؤ والشفافية في المجال العسكري. وفي هذا الصدد، تتقيد أوكرانيا تقيداً صارماً بالتزاماتها بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة الأجواء المفتوحة، ووثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن للقوات العسكرية والأنشطة العسكرية. علاوة على ذلك، تتخذ أوكرانيا تدابير إضافية على الصعيدين الثنائي والإقليمي لتعزيز الثقة والشفافية في المجال العسكري.

وبدأت أوكرانيا خلال رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٣، حواراً بين جميع الدول الأعضاء بشأن دور تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن في البنية الأمنية الأوروبية الحالية والمستقبلية.

١ - تعد وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن أساس التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن في ما يتعلق بقواها العسكرية، وتسليحها، وأنشطتها العسكرية، ووضع خطط دفاعية.

وتضطلع الحكومة بتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في إطار نظم الأمن الإقليمي من أجل إنشاء منطقة للاستقرار والثقة المتبادلة حول أوكرانيا.

ووفقا للفصل العاشر (''التدابير الإقليمية'') من وثيقة فيينا لعام ٢٠١١، تقوم أوكرانيا بتنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن الثنائية مع جيرانها، بالإضافة إلى التدابير الجاري اتخاذها في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا برمتها.

وتتعاون أوكرانيا بنشاط مع هنغاريا وسلوفاكيا وبولندا، وبيلاروس، من خلال الاتفاقات الحكومية الدولية الثنائية التالية:

(أ) الاتفاق المبرم بين مجلس وزراء أوكرانيا وحكومة هنغاريا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن وتطوير الاتصالات العسكرية الثنائية؛

(ب) الاتفاق المبرم بين مجلس وزراء أوكرانيا وحكومة جمهورية سلوفاكيا بشأن التدابير الإضافية لبناء الثقة والأمن؛

(ج) الاتفاق المبرم بين مجلس وزراء أوكرانيا وحكومة جمهورية بولندا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن؛

(د) الاتفاق المبرم بين مجلس وزراء أوكرانيا وحكومة جمهورية بيلاروس بشأن وضع تدابير إضافية لبناء الثقة والأمن.

وتنص الاتفاقات، في جملة أمور، على توجيه إشعار مسبق عن الأنشطة العسكرية، وتوجيه دعوات لمراقبة التدريبات، وإجراء عمليات تفتيش والقيام بزيارات إلى الوحدات العسكرية.

ووفقا لهذه الاتفاقات، يجري كل طرف تدابير بناء الثقة والأمن في البلد مرتين أو ثلاث مرات في السنة، بالإضافة إلى حصة في عمليات التفتيش المنصوص عليها في وثيقة فيينا لعام ٢٠١١.

ومنذ بدء نفاذ الاتفاقات (عام ٢٠٠١ في حالة سلوفاكيا، وعام ٢٠٠٢ في حالة بيلاروس وهنغاريا، وعام ٢٠٠٤ في حالة بولندا)، نُفذ ١٤٠ تدبيراً في أوكرانيا وغيرها من الدول.

وتتيح اجتماعات العمل السنوية التي تعقد لتقييم تنفيذ الاتفاقات فرصة لإجراء حوار مفتوح لإنشاء آليات جديدة للتعاون.

ومن الخطوات الهامة لبناء الثقة امتناع الأطراف في الاتفاقات عن إجراء تدريبات عسكرية تكتيكية على مستوى الكتيبة وما فوق بالقرب من الحدود مع جيرانها.

وقد أكملت أوكرانيا حالياً إجراءاتها التحضيرية المحلية لإبرام اتفاق بين مجلس وزراء أوكرانيا وحكومة رومانيا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن.

٢ - بوصفها قوة بحرية، وبالنظر إلى الدور الرئيسي والمسؤولية الخاصة للدول الساحلية للبحر الأسود في كفالة الأمن في البحر الأسود، بدأت أوكرانيا عملية لصياغة واعتماد وثيقة تتعلق بتدابير بحرية لبناء الثقة والأمن في البحر الأسود المعمول بها منذ عام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى أوكرانيا، فإن جميع دول البحر الأسود - بلغاريا وجورجيا ورومانيا والاتحاد الروسي وتركيا - موقعة على الوثيقة.

وبسبب الخصائص التي تميّز البحر الأسود مستقلة، فإن هذه المبادرة الإقليمية مستقلة لا علاقة لها بالاتفاقات والمبادرات الدولية الأخرى التي يشارك فيها الأطراف.

وعند تنفيذ الوثيقة، تقيم أوكرانيا شراكات واتصالات بحرية، وتشارك بنشاط في المشاورات السنوية، وتجري زيارات منتظمة إلى القواعد البحرية وتتبادل سنوياً المعلومات المتعلقة بالقوات البحرية.

٣ - ومن أجل تعزيز التعاون البحري وإقامة علاقات حسن جوار بين دول البحر الأسود، وبغية تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة، تشارك أوكرانيا بنشاط في مبادرة إقليمية أخرى، هي اتفاق فرقة العمل المعنية بالتعاون البحري في منطقة البحر الأسود، الذي يساهم المشاركون فيه في عمليات البحث والإنقاذ، ومراقبة الملاحة البحرية، والمساعدة الإنسانية، وحماية البيئة والتدريبات المشتركة والتدريب كل سنتين.

٤ - وتساهم أوكرانيا في وضع وإقامة تدابير جديدة لبناء الثقة والأمن من خلال مشاركتها في عملية الوفاق في البحر الأسود والمبادرات الأخرى المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب والقرصنة في البحر الأبيض المتوسط والمناطق الأخرى في المحيطات في العالم.

وباعتبارها واحدة من أكبر البلدان في أوروبا، تتشارك أوكرانيا في مسؤولية تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية وما يتصل بها من تدابير لبناء الثقة والأمن في المجال العسكري على الصعيد الثنائي والإقليمي، وتساهم في تعزيز بناء الثقة والأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.